



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية ومدى
إمكانية استفادة مصر منها

Japan's experience in Confrontation the challenges of
Economic Development and How Could Egypt
benefit from it

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

الباحث/ أحمد سامي حامد

تحت إشراف

أ.د/ عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة جامعة عين شمس

د/ وائل فوزي

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة جامعة عين شمس



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد

مقدمة من الباحث : أحمد سامي حامد

عنوان الرسالة : تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية

ومدى إمكانية استفادة مصر منها

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الاسم	الوظيفة	الصفة
أ.د/ أحمد فؤاد مندور	أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية السابق	رئيساً
أ.د/ عبير فرحات علي	أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بالكلية	مشرفاً
أ.د/ أحمد عبد اللطيف	أستاذ الاقتصاد بأكاديمية عين شمس	عضواً

تاريخ المنح / / ٢٠١٦

الدراسات العليا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ

..... / / ٢٠١٦

موافقة مجلس الجامعة

..... / / ٢٠١٦

موافقة مجلس الكلية

..... / / ٢٠١٦

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (٣٢) البقرة

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكلاً من :

- أ.د/ أحمد مندور على تفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .
- أ.د/ أحمد عبد اللطيف على تفضله بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .
- أ.د/ عبير فرحات على تفضلها وتكرمها بقبول الإشراف على الرسالة وعلى ما قدمته للباحث من رعاية وتوجيه طوال فترة البحث.
- د/ وائل فوزي على تفضله بقبول الاشتراك في الإشراف على الرسالة وعلى ما قدمه للباحث من رعاية وتوجيه طوال فترة البحث.

إِهْدَاء

إلى **أبي** سندي وقدوتي ومصدر فخري .

إلى **أمي** غاليتي وحببتي ومصدر سعادتي .

إلى **زوجتي** الغالية نعمة الله عليّ، وشريكة حياتي ونجاحي، من آمنت بي ووقفت بجانبني وتحملت تقصيري .

إلى **جدتي لأمي** وأمي الثانية ومصدر راحتي .

إلى روح **عمي بهجت** (رحمة الله عليه) **صاحب الفضل**، اللهم اجزه عني خير الجزاء، وأسكنه فسيح جناتك .

إلى **(صبا ، مُسلم)** أبنائي وفلذات كبدي، أرجوا من الله أن يجعلني دائماً مصدر فخرٍ لكما .

مستخلص الرسالة

أحمد سامي حامد	اسم الباحث
تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية استفادة مصر منها	عنوان الرسالة
جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم الاقتصاد	جهة البحث
٢٠١٦	سنة البحث

المستخلص

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية كنموذج ناجح يمكن أن تستفيد منه مصر لمواجهة تحديات التنمية بها، وذلك باستعراض مظاهر التدهور وتحديات التنمية الاقتصادية التي مرت بها اليابان ثم استعراض السياسات التي اتبعتها لمواجهة هذه التحديات، ومن ثم عرض تحديات التنمية الاقتصادية في مصر وكيف يمكنها الاستفادة من تجربة اليابان لمواجهة هذه التحديات، وقد تم توضيح أن اليابان مرت بظروف اقتصادية أصعب من الظروف التي تمر بها مصر عن طريق مقارنة وضع مصر الاقتصادي في الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) مع وضع اليابان في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، ثم توضيح حجم التطور الاقتصادي الذي حققته اليابان، بمقارنة وضع اليابان الاقتصادي في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) مع وضعها في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) .



جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

ملخص رسالة بعنوان

تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية استفادة
مصر منها

Japan's experience in Confrontation the challenges of
Economic Development and How Could Egypt benefit
from it

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد

الباحث/ أحمد سامي حامد

تحت إشراف

أ.د/ عبير فرحات

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة جامعة عين شمس

د/ وائل فوزي

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠١٦

مقدمة

صنفت التنمية الاقتصادية كفرع من فروع علم الاقتصاد نظراً لأهميتها، ويختص هذا الفرع من علم الاقتصاد بدراسة أسباب التخلف وآليات تفاديها والحد منها عن طريق سياسات معينة، كما يهتم بالتخصيص الأمثل للموارد ونموها بمرور الزمن، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنسيق بينها بهدف القضاء علي الجهل والفقر والتخلف وتحقيق مستوي معيشة أفضل، وبالإضافة لذلك فإن قضية التنمية الاقتصادية تحظى باهتمام كبير جداً أكاديمياً وسياسياً ليس علي المستوي الاقتصادي فقط وإنما علي المستوي الاجتماعي والسياسي والثقافي، وهذا الاهتمام ليس وليد اللحظة وإنما له جذور ترجع إلي التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تطور مفهوم التنمية بشكل جذري في السبعينات وأصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، وذلك لأن التنمية بهذا المفهوم الضيق أصبحت غير كافية لحل المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، ومن ثم اتسع مفهوم التنمية ليشمل الحد من الفقر وتخفيض معدل البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وأصبحت هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد، وبوصف أشمل أصبحت التنمية عبارة عن توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية^١.

وبالإضافة إلي تطور مفهوم التنمية الذي شهده عقد السبعينيات من القرن الماضي فقد شهد أيضاً انقسام العالم إلى دول متقدمة غنية تحصل علي معظم

١ - عيلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي الجزء الأول "مقدمة في التنمية الاقتصادية"، جامعة الملك عبدالعزيز ، ص١، ٢، ٣

الدخل العالمي وتضم عدد قليل من سكان العالم ودول متخلفة فقيرة تعيش
مأساة التخلف وتحصل علي القليل مما تبقي من الدخل العالمي وتضم النسبة
الأكبر من سكان العالم، ولأن معظم الدول المتخلفة تقع في جنوب الكرة
الأرضية ومعظم الدول المتقدمة تقع في الشمال، فقد فرق الاقتصاديون بين
شمال متقدم وجنوب متخلف ومن هنا ازدادت قضية التنمية أهمية عند الدول
المتخلفة بغية تخطي فجوة التخلف واللاحق بركب التقدم، إلا أن الدول
المتخلفة أو كما سماها الاقتصاديون تأدباً (الدول النامية) أخفقت في تحقيق
طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينيات، ليس ذلك فقط بل وجاء
عقد الثمانينيات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي
طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتي
تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين
بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية بالعقد الضائع،
فعلي الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد
الثمانينيات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينيات أما علي
الصعيد السياسي فقد شهد العالم تفكك الإتحاد السوفيتي في أوائل عقد
التسعينات وتحول جمهورياته ودول أوروبا الشرقية من الاقتصاد الإشتراكي
إلى اقتصاد السوق، ومن هنا اشتدت حدة المشكلات التي تواجه العالم النامي
منذ أوائل التسعينات بسبب الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار
الإتحاد السوفيتي، حيث زادت الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل
المنظمات الدولية التي تسعى لتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي
وفتح الأسواق أمام المنافسة الخارجية وما كان لذلك من نتائج ضارة بالدول
النامية تمثلت في زيادة هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي، وقد زاد
الضرر الذي لحق بالدول النامية باتجاه دول أوروبا الغربية للوحدة الاقتصادية والسياسية،

واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، بالإضافة إلى تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي موازي، وهو ما زاد من ضعف الدول النامية وانعكس ذلك في صورة تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية.^٢

وأمام كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية ونظراً للزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، كان يجب على الدول النامية أن تعيد النظر في سياسيتها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب وإنما أصبحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية ، وفي هذا البحث سوف ندرس تجربة اليابان في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحديات التي واجهتها، لما في هذه التجربة وتحدياتها من دروس كثيرة يمكن لمصر الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن اليابان ما هي إلا جزيرة مكتظة بالسكان (حوالي ١٢٠ مليون نسمة) ذات مساحة تعادل ثلث مساحة مصر "وتستورد من استهلاكها ١٠٠% من الألومنيوم، ٩٨% من النفط، و ٩٨,٤% من الحديد، ٦٦,٤% من الخشب"^٣ بالإضافة إلى أنها كانت تعاني من حالة دمار شامل وانهيار في البنية التحتية جراء الحرب العالمية الثانية وافتقارها إلى الموارد الطبيعية، إلا أنها استطاعت في خلال من ثلاث إلى أربع عقود فقط أن تكون قوة صناعية وتحقق أعلى معدلات للإنتاجية في العالم، والملفت في هذه التجربة أنها لم تعتمد علي النموذج الأمريكي والغربي وإنما استطاعت تحقيق النجاح معتمدة عن نموذجها الخاص الذي يتناسب مع ظروفها والذي يجمع بين المفاهيم الغربية الحديثة والتقاليد اليابانية لتحقيق التطور الاقتصادي، ومن هنا فإن ما يثير الإهتمام في تجربة اليابان ليس فقط

٢ - عيلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره

٣ - تقيّة محمد المهدي حسان (٢٠١١) ، "من أسرار نجاح التجربة اليابانية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية

التفوق المادي وإنما التفوق المعنوي علي مستوى المواطن الياباني الذي كان السبب الرئيسي في نجاح المؤسسات اليابانية والذي يتمثل في أن الياباني يعشق العمل ويقدسه ويرى أن الراحة والنوم شيء مشين، بالإضافة إلي أنه يمتلك رقابة ذاتية تمنعه من الفساد فضلاً عن ذلك حبه للعمل الجماعي وإتقانه لعمله، وعلى ذلك فسوف نحاول في هذا البحث التعرف على تجربة اليابان في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدي إمكانية استفادة مصر منها، والتوصل إلى إجابات لأسئلة أساسية نلخصها في التالي^٤ :-

١. كيف استطاعت اليابان تحقيق التنمية الاقتصادية وما هو سر نجاحها في مواجهة تحدياتها؟

٢. ما هي التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في مصر ؟

٣. كيف يمكن لمصر أن تستفيد من "تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية" لتحقيق تنميتها الاقتصادية ؟

مشكلة البحث

تعاني مصر من تدني في مؤشرات التنمية الاقتصادية علي مدار نصف قرن بشكل لا يتناسب مع إمكانياتها ومواردها الاقتصادية بالرغم من تبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات، وقد بلغ هذا التدني والتدهور الاقتصادي ذروته في الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥)، وكان هذا التدهور نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي في ٢٠١٠ ثم للتغير السياسي عقب ثورة يناير في ٢٠١١ مروراً بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي سبق ثورة يونيو في ٢٠١٣ ثم ما بعدها من تحديات، ما يجعل مصر تحتاج لاستراتيجية اقتصادية مختلفة تمكنها من التعافي من هذا التدهور ومواجهة تلك التحديات والإنطلاق نحو التطور الاقتصادي، وتتمثل مشكلة البحث في كيفية الحد من هذا التدهور الاقتصادي وما هي الاستراتيجيات المثلى التي يجب اتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر .

٤- تقيّة محمد المهدي حسان (٢٠١١) ، مرجع سبق ذكره ، وللمزيد

أ- عيلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، مرجع سبق ذكره

ب- عبد الله بن جمعان الغامدي ، الاقتصاد السياسي للتنمية في اليابان دراسة في تحليل أسباب النهضة ، المجلة العلمية -

كلية التجارة - جامعة أسبوط العدد الثالث والأربعون، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص-٩

ولحل هذه الإشكالية تقدم هذه الدراسة بالبحث والتحليل تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية كنموذج ناجح يمكن أن تستفيد منه مصر لمواجهة تحديات التنمية بها، ومن هنا يمكن إعادة صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي : هل يمكن لمصر أن تحذوا حذو اليابان وتستفيد من تجربتها الرائدة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة تحدياتها ؟ .

حيث أن اليابان مرت أيضاً بمرحلة تدهور اقتصادي وواجهت العديد من تحديات التنمية الاقتصادية يفوق ما تتعرض له مصر في الثلاث سنوات المشار إليها، وكان ذلك بعد الدمار الذي تعرضت له عقب الحرب العالمية الثانية وانهيار بناها التحتية فضلاً عن خصائصها التي تتسم بضعف الموارد الاقتصادية، إلا أنها استطاعت من خلالها مشروعها التنموي الناجح خارج الإطار الغربي وفي ظل ظروف طبيعية غير ملائمة وخلال جيل واحد فقط أن تنهض من هزيمة عسكرية ودمار اقتصادي لتصبح أحد أبرز المنتجين والمصدرين والممولين العالميين ما جعلها تتحول من دولة نامية إلي دولة في مقدمة الدول المتقدمة .

أهداف البحث

١. دراسة تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وتقييمها وتحديد أسباب نجاحها .
٢. دراسة معوقات وتحديات التنمية الاقتصادية في مصر .
٣. دراسة مدي إمكانية إستفادة مصر من التجربة اليابانية في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية .

أهمية البحث

ثراء التجربة التنموية اليابانية بالعديد من الدروس التي يمكن لمصر أن تستفيد منها في سبيل تحقيق تنميتها، فضلاً عن عدم تطرق الدراسات السابقة لتجربة اليابان بالشكل الكافي وهو ما تختلف به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة .

فروض البحث

١. مرت اليابان بفترة تدهور اقتصادي في بداية الستينات في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) نتيجة لتبعات الحرب فاقت ما تعانيه مصر من تدهور اقتصادي منذ نهاية العقد الأول من القرن الحالي (٢٠١٠ - ٢٠١٥).
٢. نجحت اليابان في عمل إصلاحات اقتصادية في فترة وجيزة بسياسات محلية بما انعكس إيجاباً علي مؤشرات التنمية الاقتصادية بها في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩).
٣. يمكن لمصر الاستفادة من تجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية.

منهج البحث

١. **المنهج المقارن :** عن طريق مقارنة وضع مصر الاقتصادي في الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) مع وضع اليابان في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) لتوضيح أن اليابان مرت بظروف اقتصادية أصعب من الظروف التي تمر بها مصر، ثم مقارنة وضع اليابان الاقتصادي في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) مع وضعها في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) لتوضيح حجم التطور الاقتصادي الذي حققته اليابان، والسبب في اكتفاء الدراسة بهذه الفترة باعتبار فترة تقدم اليابان آخرها عام ١٩٨٩ هو أن اليابان وتحديداً من عام ١٩٩٠ دخلت في عداد الدول المتقدمة وما ستواجهه من تحديات ثم ما ستتبعه من سبل لمواجهةها لن تستفيد منه مصر بشئ للاختلاف الشاسع في المستوى الاقتصادي والإمكانات وحتى في نوعية التحديات التي تختلف ما بين دولة متقدمة ودولة نامية، ومن ثم اكتفت الدراسة بتناول فترة التدهور والتحديات وكيفية مواجهة التحديات ثم النهوض الاقتصادي .

٢. **المنهج التحليلي** : عن طريق تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بتجربة اليابان في مواجهة تحديات التنمية من المصادر المختلفة، ثم تحليلها والوقوف علي العوامل التي أدت إلي نجاحها واستخلاص الدروس التي قد تساهم في إطلاق نهضة اقتصادية مصرية قوية .

الحدود المكانية والزمنية للبحث

١. **حدود مكانية** : تتمثل في اليابان والتنمية الاقتصادية بها، ومصر وعوائق التنمية لديها
٢. **حدود زمنية** : بالنسبة لليابان تم اختيار الفترة (بعد الحرب العالمية الثانية - ١٩٨٩) حيث ستناول الدراسة المراحل المختلفة التي مرت بها اليابان لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالنسبة لمصر تم اختيار الفترة المكونة من ست سنوات هي (٢٠١٠ - ٢٠١٥) حيث تمثل فترة تدهور اقتصادي تهدف الدراسة إلي التعافي منه عن طريق الإستفادة من تجربة اليابان .

نتائج البحث

١. بدراسة التجربة اليابانية في تحقيق التنمية الاقتصادية نجد أن اليابان مرت بمرحلة تدهور اقتصادي يفوق ما تعرضت له مصر في فترة الدراسة، حيث كانت تعاني من الدمار وانهيار بناها التحتية فضلاً عن خصائصها التي تتسم بضعف الموارد الاقتصادية، وهو ما أكدته المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية في فترة التدهور لكلاً من اليابان ومصر والموضحة في (الجدول رقم ٣٥ - ص ١٩) بالملحق .

وهذا يثبت صحة الفرض الأول الذي ينص على : مرت اليابان بفترة تدهور اقتصادي في بداية الستينات في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) نتيجة لتبعات الحرب فاقت ما تعانيه مصر من تدهور اقتصادي منذ نهاية العقد الأول من القرن الحالي (٢٠١٠ - ٢٠١٥) .

٢. أثبتت أيضاً الدراسة أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها اعتمدت في المقام الأول على الذات في مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية، وذلك باستخدام سياسات محلية مثل زيادة معدلات الإدخار المحلي النابعة من شعور اليابانيين بحجم المسؤولية التي كانت ملقاة على عاتقهم وبتفادى الإعتماد على المساعدات الأجنبية كأساس للتنمية، وهو ما أكدته المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية لليابان في فترتي التدهور والنهوض والموضحة في (الجدول رقم ٣٦ - ص ٢٠) بالملحق .

وهذا يثبت صحة الفرض الثاني الذي ينص على : نجحت اليابان في عمل إصلاحات اقتصادية في فترة وجيزة بسياسات محلية بما انعكس إيجاباً علي مؤشرات التنمية الاقتصادية بها في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٩) .

٣. تواجه عملية التنمية الاقتصادية في مصر العديد من التحديات، يمكن إجمالها في :-

- إلى حد ما ضعف الإدارة الاقتصادية وبالأخص في الفترات الإنتقالية الحساسة، بالإضافة إلى تبني متخذ القرار السياسي سياسة الاقتراض من الخارج وعدم الإلتزام بالرؤى الاقتصادية المطروحة من الخبراء الاقتصاديين المصريين باختلاف اتجاهاتهم الفكرية .
- مركزية الاستثمارات والإتجاه العجيب لنمط الاستثمار كثيف رأس المال وكثيف استخدام الطاقة .
- زيادة معدلات البطالة، وتدهور أوضاع العمالة .
- الانخفاض الحاد في سعر صرف الجنيه المصري، بالإضافة إلى تراجع الاحتياطي النقدي بسبب زيادة الواردات، وانهيار أهم مصادر النقد الأجنبي كالسياحة وتوقف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج .
- معاناة القطاع الصناعي من ضعف شديد واعتماده كلياً على استيراد التكنولوجيا المستخدمة في كافة مجالات الإنتاج، دون السعي لابتكار